أُجريت محاولات لا حصر لها لاحتواء هذه الازمة عبر الاتجاه الى عزلها عن قضية الشرق الاوسط. وقد فشلت جميع هذه المحاولات، والتي حملت عناوين كثيرة، وشاركت فيها قوى اقليمية، ودولية، فرادى أو مجتمعة؛ فلا الدخول السوري الى لبنان بموافقة اميركية وقبول اسرائيلي في العام ١٩٧٦ أنهى الأزمة اللبنانية، ولا الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ ساهم في حلّها، ولم يكن نصيب القوة متعددة الجنسية أفضل حظاً. وعلى ذلك، رأى البعض انه «لم يكن ممكناً الّا ان تصل اللجنة العربية الثلاثية الى 'الطريق المسدودة' التي وصلت اليها وهي تتطوع لانقاذ لبنان ممّا هو فيه وعليه... [فـ] العقبة الكبرى الاساسية الرئيسة التي تسد طريق اللجنة العربية هي عقبة الانسحابات... السورية والاسرائيلية، ناهيك بالانسحابات الايرانية... وهل من سبيل لانهاء الاحتلالات على أنواعها من دون الانهاء الكامل لحرب الجنوب وللمتنفس الوحيد للنزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي يحافظ على هذا النزاع ولا يتركه ينفجر حرباً شاملة[؟]... كل الدول الكبرى والصغرى هي مع استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه... لكن كل الحكومات والدول تقول، ضمناً أو صراحة: ليس الوقت وقت ازالة احتلالات، لأن الوقت ليس وقت الاقفال الكامل للجبهة الجنوبية، فلا اسرائيل تريد اقفالها من دون ترتيبات أمنية تضمن لها حدودها الشمالية... ولا سوريا أو ايران أو دولة فلسطين برئاسة عرفات، تريد رفع هذا السيف من فوق رأس اسرائيل قبل ان تعترف هذه الاخيرة للشعب الفلسطيني بحقوقه كاملة، أو قبل ان ترد لهذا الشعب بعض حقوقه على الأقل. وليس في نيّة الدول الكبرى أو العظمى ـ ولا في قدرتها أيضاً ـ ارغام العرب واسرائيل على تسوية لم تنضج بعد، ولم يحن أوانها» (جوزيف أبو خليل، **الحياة**، ١١/٨/١٩٨٩، ص ٩).

ونقل عن السفير الجزائري في لبنان قوله: «ان العرب يبذلون جهوداً دبلوماسية، وسياسية، ولكن ليس لديهم قوة التنفيذ، انها لدى دول أخرى لها مصالح وتتعامل مع هذه الأمور حسب مصالحها الاستراتيجية... [و] ليس من السهل ان يحل العرب وحدهم المشكلة اللبنانية؛ فامتداداتها الدولية، والاقليمية، كبيرة جداً، وأصبح من الضروري ان يتعاون المجتمع الدولي كله للتوصل الى نتائج ايجابية» (احمد نافع، **الأهرام**، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٥).

ونُقل عن مصادر أميركية القول: «انه ليس صحيحاً ان الأزمة اللبنانية لبنانية وحسب؛ كما لا يجب فصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الاوسط، بل العكس تماماً، فان أزمة لبنان جزء من أزمة الشرق الاوسط؛ وبالتالي، فان حل الازمة اللبنانية مرهون، حكماً، بحل الأزمة الكبرى. ومعنى هذا الكلام الاميركي ان على اللبنانيين ان ينتظروا طويلاً، أو قصيراً، ريثما يتمّ حل أزمة الشرق الاوسط، لكي تخرج أزمتهم من عنق الزجاجة» (**الحوادث**، العدد ١٧٠٨، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٩).

وعندما أثار وزير خارجية السعودية، سعود الفيصل، في واشنطن، موضوع تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥، القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، قيل له: «هذا احراج لنا. لماذا ترمون الكرة عندنا؟ الأفضل، أولاً، استكمال الحوار بين دمشق والجنرال عون؛ فنحن نلتزم بضمان الانسحابات المتزامنة، السورية والاسرائيلية، عندما يحين موعدها» (عبد الهادي محفوظ، **الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ٢). ولذا، قال الامين العام لوزارة الخارجية اللبنانية، فاروق أبي اللمع: «ان المسألة أكبر من لبنان، وأكبر من قدرة السياسيين اللبنانيين: انها أميركية ـ اسرائيلية ـ سورية ـ دولية. وعندما تحلل المسألة في المنطقة ككل يتحلحل الوضع في لبنان» (من مقابلة مع فاروق ابي اللمع، **الحوادث**، العدد ١٧٠٥، ٧/٧/١٩٨٩، ص ١٩).

ورأى الوزير السابق، جوزيف الهاشم، «ان القوى المؤثرة والضاغطة على الوضع اللبناني لا تزال متمسّكة بربط الأزمة اللبنانية بأزمة المنطقة، ان لم أقل بأزمات المنطقة، ولا سيما بالنسبة الى ايجاد حلّ دائم للوضع الفلسطيني في المنطقة... من هنا نرى ان التعقيدات تتضخم أكثر عندما تبرز مؤشرات لمعالجة الوضع اللبناني في معزل عن الأزمة السياسية المسببة، التي هي الأزمة الفلسطينية، التي ارتدت، في الماضي، اسم أزمة الشرق الاوسط. من هنا، ان المساعي التي تقوم بها اللجنة الثلاثية ـ وان كانت مدعومة برغبة دولية ـ تتعثر مصطدمة